

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٦٠ لسنة ١٩٦٩

بشأن اعتبار مشروع إقامة مبنى وحدة صحية ريفية بقرية شريف باشا مركز بني سويف محافظة بني سويف من أعمال المنفعة العامة والاستيلاء على الأرض اللازمة لها

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين المعدل بالقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ ؛

قرر :

مادة ١ - يعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع إقامة مبنى وحدة صحية ريفية بقرية شريف باشا مركز بني سويف محافظة بني سويف .

مادة ٢ - يستولى بطريق التنفيذ المباشر على الأرض اللازمة لإقامة هذا المشروع والمملوكة للإصلاح الزراعي والبالغة مساحتها ١١ قيراطا و ٨ أمهم والموضح بيانها وحدودها وموقعها بالمذكرة والرسم المرفقين .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر بمراسلة الجمهورية في ١٠ ذي القعدة سنة ١٣٨٨ (٢٨ يناير سنة ١٩٦٩)

جمال عبد الناصر

مذكرة إيضاحية

لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٠ لسنة ١٩٦٩

بشأن اعتبار مشروع إقامة مبنى وحدة صحية ريفية بقرية شريف باشا مركز بني سويف محافظة بني سويف من أعمال المنفعة العامة والاستيلاء على الأرض اللازمة لها

تقرر في مشروع السنوات الخمس (١٩٦٠/١٩٦١-١٩٦٤/١٩٦٥) مشروع إقامة وحدة صحية ريفية بناحية شريف باشا مركز بني سويف محافظة بني سويف لمواجهة الأغراض الصحية بهذه الجهة . وقد وقع الاختيار

على المكان المناسب لإقامة هذه الوحدة وهي قطعة أرض زراعية صالحة للبناء تقع بحوض نزلة شريف باشا نمرة ١٠ ضمن القطعة رقم ٢ بزمام ناحية شريف باشا وتبلغ مساحتها ١١ قيراطا و ٨ أمهم وترجع أسباب التجاوز في المساحة عن قرار رقم ٦ قرار يبط إلى أن محافظة بني سويف اتخذت نموذجا خاصا للوحدات الصحية الريفية يستوجب المشروطات التي تنفرد بها المحافظة فضلا عن أن طبيعة التربة تستوجب أن تبنى أجهزة الصرف في مكان مجاور للوحدة ، كما أن مصلحة الطرق والكباري تشترط ترك مسافة عشرة أمتار .

وحدود هذه القطعة هي :

الحد البحري : باقي القطعة رقم ٢ بحوضه بطول ٤٠ مترا تقريبا .

الحد الشرق : مدرسة ابتدائية مشتركة بطول ٥٠ مترا تقريبا .

الحد القبلي : سكة زراعية عمومية رقم ١٤ بطول ٤٠ مترا تقريبا .

الحد الغربي : باقي القطعة رقم ٢ بحوضه بطول ٥٠ مترا تقريبا .

وقد تم إقامة المشروع بالطبيعة وتشغل على الموقع المذكور .

وهذه الأرض ملك الإصلاح الزراعي وقد وافق السيد المحافظ على نزع ملكية هذه القطعة وقد اعتمد تعويض موقع الوحدة ضمن مبلغ ١٠٧٦١ جنيه هذا العام من مبلغ الـ ٥ مليون جنيه المخصصة لتمويضات نزع الملكية بوزارة الخزانة طبقا لما جاء بكتاب المحافظة رقم ٩٩٨ من بتاريخ ١٩٦٨/٦/١

وحيث إن القرار الجمهوري رقم ٣٠٠٤ لسنة ١٩٦٢ قد فوض السيد رئيس الوزراء في مباشرة الاختصاصات المخولة للسيد رئيس الجمهورية المنصوص عليها بالقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بنزع الملكية للمنفعة العامة والاستيلاء على العقارات

وحيث إن الأمر يقتضي الاستعجال فقد تضمن مشروع القرار الاستيلاء على الأرض اللازمة لهذا المشروع .

لذلك تشرف وزارة الإدارة المحلية بعرض مشروع القرار المرفق . برجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره .

وزير الإدارة المحلية

عبد المحسن أبو النور